الفهرس

المقدّمة 13
الجزء الأول : أسس حجّية الأمر المقضي به جزائيّا على المدني .....
37العنوان الأول : الأسس التّشريعية لقاعدة حجّية الأمر المقضي به جزائيّا
على المدني 39
الفصل الأول : الأساس التّشريعي المباشر 41
المبحث الأول : المواقف الموجودة بشأن الفصل 101 من م.ا.ع 42
الفقرة الأولى : تكريس الفصل 101 من م.ا.ع لحجّية حكم الإدانة 42
أ - حجّية الإدانة نتيجة قراءة عكسيّة للفصل 101 من م. إ.ع.....42
ب - أثر انعدام حجّية حكم ترك السّبيل 46
الفقرة الثّانية : تراجع أهمّية الفصل 101 من م.ا.ع 50
أ - تضييق ميدان الفصل 101 من م. إ.ع. في صورتي الوفاة والعفو العام 50
ب - النسخ الضمني للفصل 101 من م.ا.ع 53
المبحث الثّاني : من أجل موقف آخر من الفصل 101 من م.ا.ع 58
الفقرة الأولى : تقصّي إرادة المشرّع بالفصل 101 من م.ا.ع 59
أ - الاستلهام من القانون السّويسري 60
ب - الاستلهام من الفقه والقضاء الفرنسيين 63
الفقرة الثانية : تقدير الفصل 101 من م.ا.ع 68
أ - مزايا الفصل 101 من م.ا.ع 68
ب - نقائص الفصل 101 من م.ا.ع 73
الفصل الثاني : الأسس التّشريعيّة غير المباشرة 79

المبحث الأول : سبب البحث عن الأسس التّشريعيّة غير المباشرة 79
الفقرة الأولى : الغلوّ في الارتباط بالنص التّشريعي 80
الفقرة الثانية : رفض الدّور الإنشائي لفقه القضاء 83
المبحث الثاني : محتوى الأسس التّشريعيّة غير المباشرة 88
الفقرة الأولى : النّص المتضمّن لقاعدة اتّصال القضاء 88
أ – قاعدة الحجّية تطبيق لاتّصال القضاء 89
ب – تقدير اعتماد قاعدة اتّصال القضاء 93
الفقرة الثانية : النّص المتضمّن لقاعدة وقف النّظر 96
أ – مضمون الاعتماد : الدّعوى العموميّة مسألة أوّليّة 97
ب – تقدير تلاؤم قاعدة وقف النّظر وطبيعة المسائل الأوّليّة 101
خاتمة العنوان الأول 105
العنـــوان الثاني: الأســس غير التّشريعيّة لقاعدة حجّية الأمر المقضي به
جزائيّا على المدني 107
الفصل الأول : الأساس المتمثّل في علويّة القضاء الجزائي 109
المبحث الأول : مرجعيّة علويّة القضاء الجزائي 109
الفقرة الأولى : جذور علويّة القضاء الجزائي 110
أ – تبعيّة الدّعوى المدنيّة للدّعوى العموميّة 110
1 – مدلول فكرة التّبعيّة 110
2 – أثر فكرة تبعيّة الدّعوى المدنيّة 113
ب – فكرة الاختصاص المطلق للقضاء الجزائي 122
1 – مدلول فكرة الاختصاص 122
2 – تضارب فكرة الاختصاص 126
الفقرة الثانية : ضمانات علويّة القضاء الجزائي 128
أ – محتوى ضمانات القضاء الجزائي 129
ب – تقدير ضمانات القضاء الجزائي 133
المبحث الثاني : أثر علويّة القضاء الجزائي 136

الفقرة الأولى : تبرير إضفاء صبغة النظام العام 136
الفقرة الثانية : تقدير إضفاء صبغة النّظام العام 139
أ - المبالغة في إضفاء صبغة النّظام العام 139
ب - تغيّر مفهوم النّظام العام 143
الفصل الثاني : الأساس المتمثّل في تفادي التّضارب بين الأحكام 149
المبحث الأول : مضمون الأساس المتمثّل في تفادي التّضارب بين الأحكام 149
الفقرة الأولى : الحاجة الاجتماعيّة وتحقيق الأمن 150
الفقرة الثانية : الاحتجاج المطلق إزاء الكافّة 153
المبحث الثاني : مدى نجاح الغاية من أساس تفادي التّضارب بين الأحكام 158
الفقرة الأولى : نسبيّة تحقيق غاية أساس تفادي التّضارب بين الأحكام 159
الفقرة الثانية : صورة استحالة تحقيق غاية أساس تفادي التّضارب بين
الأحكام 164
أ - طرح الإشكال في إطار طعن القائم بالحقّ الشّخصي 165
ب - إقصاء حجّية الأمر المقضي به على الشقّ المدني 170
خاتمة العنوان الثاني 175
خاتمة الجزء الأول 177
الجزء الثاني: إعمال حجّية الأمر المقضي به جزائيّا على المدني 179
العنوان الأول: شروط إعمال حجّية الأمر المقضي به جزائيّا على المدني 181
الفصل الأول: الهيكل الخارجي للقاعدة: حكم جزائي ودعوى مدنيّة 183
المبحث الأول : الحكم الجزائي ذو الحجّية 183
الفقرة الأولى : طبيعة الحكم الجزائي ذي الحجّية 183
أ - حكم ذو طبيعة جزائيّة صادر عن هيئة قضائية وطنية 184
1 - حكم قضائي فاصل في موضوع الدّعوى العموميّة 184
2 - شمول الحجّية لأحكام القضاء الاستئنائي 188
ب - آثار صدور الحكم الجزائي عن هيئة قضائية وطنية 190
1 - إبعاد قرارات هيئة التتبّع والتّحقيق 190

2 – إقصاء الحكم الجزائي الأجنبي 197
الفقرة الثانية : خصائص الحكم الجزائي ذي الحجّية 199
أ – حكم بات يسبق فصل الدّعوى المدنيّة 200
ب – إشكالية الحكم الجزائي الغيابي 202
المبحث الثاني : تحديد الدّعوى المدنيّة الخاضعة للحجّية 212
الفقرة الأولى : القيود المسلّطة على الدّعوى المدنيّة الخاضعة للحجّية 213
أ – القيد المتعلّق بإيقاف النّظر في المدني 214
ب – القيد المتعلّق بوحدة أجل سقوط الدّعويين المدنيّة والجزائيّة 218
1 – مبرّرات وحدة أجل سقوط الدّعويين 219
2 – علاقة وحدة أجل سّقوط الدّعويين بأحكام مجلّة الالتزامات والعقود 223
2 – 1 علاقة وحدة أجل سقوط الدّعويين بأحكام الفصل 115 من م.ا.ع. 223
2 – 2 علاقة وحدة أجل سقوط الدّعويين بأسباب التّوقّف والانقطاع
الواردة بـ م.ا.ع. 227
الفقرة الثانية : مفهوم الدّعوى المدنيّة الخاضعة للحجّية 230
أ – المفهوم الواسع للدعوى المدنيّة الخاضعة للحجّية 230
ب – مقارنة مفهوم الدّعوى المدنيّة عبر مظاهر علويّة الجزائي على المدني . . 237
1 – مفهوم الدّعوى المدنيّة في قاعدة وقف النّظر 237
2 – مفهوم الدّعوى المدنيّة في قاعدة وحدة آجال سقوط الدّعويين 240
الفصل الثاني: الهيكل الدّاخلي للقاعدة: أجزاء الحكم الجزائي ذي الحجّية . 243
المبحث الأول : التّقيّد بمعيار البيان الضّروري 243
الفقرة الأولى: صفة اليقين في البيان الضّروري 244
الفقرة الثانية : مفهوم البيان الضّروري 250
أ – تمييز البيان الضّروري عن البيان الزائد 250
ب – شمول البيان الضّروري للمسائل العارضة 256
المبحث الثاني : تطبيق معيار البيان الضّروري 260
الفقرة الأولى : وقوع الفعل الإجرامي 260

أ – البيانات المتعلّقة بأركان قيام الفعل الإجرامي 260
1 – العنصر المادي 260
2 – العنصر المعنوي 264
3 – الرّكن الشّرعي 265
ب – البيانات المتعلّقة بالضّرر وعلاقته السّببية بالفعل 266
1 – البيان المتعلّق بالضّرر 266
2 – البيان المتعلّق بالعلاقة السّببيّة 269
الفقرة الثانية : التكييف القانوني 270
أ – حجّية البيانات المرتبطة بعمليّة التّكييف 270
ب – مدى حجّية البيانات المتعلّقة بتقدير العقوبة 273
خاتمة العنوان الأوّل 278
العنوان الثاني: مجال إعمال حجّية الأمر المقضي به جزائيّا على المدني 279
الفصل الأوّل : اتّساع مجال الإعمال نتيجة وحدة المسائل المطروحة 283
المبحث الأول : وحدة المسائل المطروحة بشأن قيام أركان المسؤوليّتين
المدنيّة والجزائيّة 284
الفقرة الأولى : بيانات ذات مساهمة نسبيّة في اتّساع مجال الإعمال 284
أ – وحدة المسائل المطروحة بشأن الضّرر والعلاقة السّببيّة 284
1 – وحدة المسائل المطروحة بشأن الضّرر 284
2 – وحدة المسائل المطروحة بشأن العلاقة السّببيّة 287
ب– وحدة الخطأ العمدي المدني والجزائي 290
الفقرة الثانية : بيانات ذات مساهمة فعليّة في اتّساع مجال الإعمال :
وحدة الخطأين غير العمديّين 297
أ – غلبة نظريّة وحدة الخطأين 297
ب – أثر وحدة الخطأين على دعاوى المسؤوليّة التّقصيريّة 303
المبحث الثّاني : وحدة المسائل المطروحة بشأن أسباب انتفاء المسؤوليّة
المدنيّة والجزائيّة 307

الفقرة الأولى : انتفاء الإسناد 307
الفقرة الثّانية : انتفاء عنصر اللاّمشروعية 316
أ - حالة الدّفاع الشّرعي 316
ب - حالة الضّرورة 321
الفصل الثّاني: ضرورة التّصدي لاتّساع مجال الإعمال 327
المبحث الأوّل : استغلال تنوّع سند دعوى التّعويض 327
الفقرة الأولى : تخليص المسؤوليّة الشّيئيّة من رواسب الخطأ 328
أ - نقد الأساس الذاتي للمسؤوليّة الشّيئيّة 330
1 - قرينة الخطأ 330
2 - الخطأ في الحفظ 332
ب - ضرورة استقلال المسؤوليّة الشّيئيّة عن الخطأ 334
1 - الأساس الموضوعي للمسؤوليّة الشّيئيّة 335
2 - فكّ الارتباط بين دعوى المسؤوليّة الشّيئيّة والدّعوى العموميّة 338
الفقرة الثّانية : دعوى المسؤوليّة التّعاقديّة 342
أ - الالتزام التّعاقدي بتحقيق نتيجة 342
ب - الالتزام التّعاقدي ببذل عناية 345
المبحث الثاني : تجاوز عائق وحدة الخطأين غير العمديّين الجزائي والمدني. 350
الفقرة الأولى: مآخذ نظريّة وحدة الخطأين 351
أ - تشويه الخطأ الجزائي 351
ب - تغيير هدف المسؤوليّة الجزائيّة 354
الفقرة الثانية : تحديد مواطن اختلاف الخطأين 356
أ - اختلاف معايير تقدير الخطأين 356
ب - اختلاف درجات الخطأين 361
خاتمة العنوان الثاني 396
خاتمة الجزء الثاني 370
الخاتمة العامّة 371

قائمة المراجع 375
ثَبت فهرس مصطلحي 439